

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.31
20 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٥ (هـ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

الفلبين*: مشروع قرار

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أُيِّدَت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا^(١)، و ٩٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه أن تعقد الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا في منتصف المدة،

وإذ تؤكد من جديد إعلان باريس، وبرنامج العمل، الذي يتمثل هدفه الأساسي في وقف استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا وتنشيط نمو هذه البلدان وتنميتها والتعجيل بهما، إلى جانب وضع هذه البلدان في غضون ذلك على طريق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لأن أقل البلدان نموا لم تتمكن، كمجموعة، من تحقيق الكثير من أهداف برنامج العمل، وكذلك لأن حالتها الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة قد استمرت في التدهور،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

وإذ تلاحظ مع القلق انخفاض تدفق الموارد الإنمائية إلى أقل البلدان نمواً، وثقل عبء خدمة الديون الذي تتحمله هذه البلدان، واستمرار استبعادها إلى الهامش في ميدان التجارة الدولية،

وإذ تحيط علماً بالاستنتاجات المتفق عليها ٤٢٣ (د - ٤١) في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ في مجلس التجارة والتنمية^(١) بشأن الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في مجال تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً، مما جرى تأكيده بتقرير عام ١٩٩٥ عن أقل البلدان نمواً^(٢)،

وإذ تحيط علماً بالذاكرة المقدمة من الأمين العام^(٣) بشأن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المتعلق بالاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في منتصف المدة،

١ - تؤكد من جديد برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً بوصفه أساس التعاون المستمر بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، إلى جانب التزامها بتنفيذ برنامج العمل هذا تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

٢ - تؤيد التدابير والتوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في منتصف المدة^(٤)، التي وضعت لكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل أثناء النصف الثاني من العقد؛

٣ - تطلب إلى كافة الحكومات والمنظمات الدولية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية وأجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الأخرى المعنية أن تتخذ خطوات فورية وملموسة ومناسبة من أجل تنفيذ برنامج العمل، مع المراعاة الكاملة لتدابير وتوصيات الاستعراض الشامل في منتصف المدة، وذلك من أجل كفالة إعادة تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية والتعجيل بهما، حتى تتمكن هذه البلدان من المشاركة في عملية إزالة الحواجز القطرية ورفع القيود، إلى جانب الاستفادة منها؛

(٢) A/50/15 (المجلد الأول)، الفصل الأول، الفرع باء.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.D.2.

(٤) A/50/745.

(٥) انظر A/50/745.

٤ - ترحب بالاصلاحات الداخلية البعيدة المدى، التي تضطلع بها حاليا أقل البلدان نموا، وتشجع هذه البلدان على مواصلة تلك الجهود، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يوفر لها ما يكفي من دعم؛

٥ - تحث بقوة كافة البلدان المانحة على تنفيذ التزاماتها في جميع المجالات تنفيذا كاملا وسريعا، بما في ذلك قائمة أهداف والتزامات المعونة المتفق عليها، بصيغتها الواردة في برنامج العمل، فضلا عن التدابير التي اتفق عليها في الاستعراض الشامل في منتصف المدة، من أجل تحقيق زيادة ملموسة وكبيرة في المستوى الاجمالي للدعم الخارجي المقدم لأقل البلدان نموا، مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة لتلك البلدان، إلى جانب متطلبات البلدان التي أضيفت إلى قائمة أقل البلدان نموا في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا؛

٦ - تشدد على الأهمية البالغة للمساعدة المتعددة الأطراف المتصلة بأقل البلدان نموا، وتطلب القيام على نحو ملائم بتجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية والمنافذ الميسرة الشروط للمصارف الإنمائية الإقليمية والبرامج المتعددة الأطراف القائمة على أساس المنح؛

٧ - تدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة فيما يتصل باستراتيجية الديون الدولية لصالح أقل البلدان نموا، من خلال اتخاذ تدابير ملموسة لتخفيف عبء الدين، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة في مجال الديون المتعددة الأطراف، وزيادة التمويل بشروط تساهلية، وتشجيع مؤسسات بريتون وودز على الإسراع في الدراسة التي تضطلع بها حاليا لوسائل معالجة قضية الديون الخارجية التي تتحملها أقل البلدان نموا؛

٨ - تكرر التأكيد بأن زيادة فرص التجارة قد تساعد على إعادة تنشيط النمو الاقتصادي بأقل البلدان نموا، وتدعو إلى تحسين وصول منتجات هذه البلدان إلى الأسواق تحسينا كبيرا، وتؤكد أهمية اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل القيام على نحو كامل وسريع بتنفيذ إعلان مراكش^(١) فيما يتصل بأقل البلدان نموا، والمقرر الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة التي قد تصيب برامج الإصلاح الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، فضلا عن التدابير المتفق عليها في الاستعراض الشامل في منتصف المدة، وذلك بهدف تمكين أقل البلدان نموا من الاستفادة القصوى من الوثيقة الختامية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف^(٢)، ومن مجابهة أي آثار ضارة قد تترتب عليها.

(٦) انظر الوثائق القانونية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي وضعت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة "غات"، رقم المبيع 4-1994/GATT).

٩ - تعيد تأكيد الأهمية الحاسمة لآليات المتابعة والرصد المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية؛

١٠ - تشير إلى أنها دعت الأمين العام في قرارها ٩٨/٤٩، إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين توصيات ترمي إلى كفالة تمتع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالقدرات الكافية للقيام بالمتابعة الفعالة لنتائج استعراض منتصف المدة الشامل، ومتابعة الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمرات العالمية الرئيسية بشأن أقل البلدان نمواً، مع الإحاطة علماً في هذا الصدد بتوصيات الأمين العام؛

١١ - تؤكد أهمية الاستعراض السنوي الذي يضطلع به مجلس التجارة والتنمية للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، والحاجة الماسة إلى تمكين ممثلي أقل البلدان نمواً من المشاركة في الاستعراضات السنوية، وتطلب إلى الأمين العام، تحقيقاً لهذا الهدف، أن يدرج في مقترحاته المشار إليها في الفقرة ١٠ أعلاه الاعتمادات اللازمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، ابتداءً من ميزانية فترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، لتغطية تكلفة مشاركة ممثل واحد لكل بلد من أقل البلدان نمواً في الاستعراضات السنوية؛

١٢ - تقرر الاضطلاع باستعراض وتقييم شاملين لتنفيذ برنامج العمل في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٠، على أن تحدد الجمعية العامة بدقة مستوى وولاية وموعد ومكان هذا الاستعراض، إلى جانب عملياته التحضيرية، وذلك في دورتها الثانية والخمسين، في ضوء المشاورات التي ستجرى تحت رعاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛

١٣ - تطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يأخذ في الحسبان، في دورته التاسعة، حصيلة الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً في منتصف المدة؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
